المجلة العلمية للتربية الخاصة
ISSN : 2682-2857
The Online ISSN : 2682-423x
المجلد03/العـدد:03 (سبتمبر2021)، ص ص193-211

الصعوبات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية التوظيف بالجزائر

Difficulties faced by persons with disabilities in the recruitment process in Algeria

مصطفى بودرامة [1] ، الطيب قصاص [2]

[1] جامعة فرحات عباس، سطيف١،الجزائر b_mostefa19600@Yahoo.fr

[2] جامعة فرحات عباس، سطيف١،الجزائر raouf_souv73@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/06/07 تاريخ القبول: 2021/07/04 تاريخ النشر: 2021/09/14

مستخلص البحث

إن العمل يلعب دورا هاما في تحسين الصحة النفسية لذوي الاحتياجات الخاصة ويدعم اندماجهم في المجتمع بشكل عام، ولقد كرس قانون حماية وترقية الأشخاص المعوقين في الجزائر حق العمل لهم من خلال ممارسة نشاط مهني مناسب مع قدراتهم، والذي يسمح بضمان استقلاليتهم البدنية والاقتصادية.تهدف هذه الورقة البحثية لمحاولة تحديد أهم الصعوبات التي تواجه الأشخاص ذو الإعاقة في عملية التوظيف بالجزائر والتي من أهمها صعوبة إدماج المعاقين في سوق العمل نتيجة عدم امتثال بعض الخواص للقانون الذي يدعوهم إلى توظيف واحد بالمائة من هذه الشريحة؛ حيث أن نسبة المعاقين العاملين اليوم ضعيفة ولا تتجاوز العشرة بالمائة، وقلة خدمات التأهيل وعدم توافق بعض المهن وحاجات السوق، أضف إلى ذلك بعض الوظائف المتوفرة تكون بعيدة. وللحد من هذه الصعوبات لابد من ضرورة إعادة النظر في طرق وأساليب تأهيل هذه الشريحة وفق أسس علمية تشرف عليها كوادر مؤهلة تمنح لها الوسائل اللازمة لتمكينها من الحصول على منصب عمل، وتقديم حوافز ضريبية مشجعة للمؤسسات التي توظف ذو الاحتياجات الخاصة.

الكلمات المفتاحية: الأشخاص المعاقين، التوظيف، التنمية المستدامة، الأجور، التأهيل.

Abstract:

Work plays an important role in improving the mental health of people with special needs and supporting their integration into society in general. The Law on the Protection and Promotion of Persons with Disabilities in Algeria has established the right to work for them by practicing a professional activity appropriate to their abilities, which allows ensuring their physical and economic independence.

his research paper aims to try to identify the most important difficulties facing persons with disabilities in the employment process in Algeria, the most important of which is the difficulty of integrating the disabled into the labor market due to the non-compliance of some properties with the law that calls them to employ one percent of this segment; As the percentage of disabled workers today is weak and does not exceed ten percent, and the lack of rehabilitation services and the incompatibility of some professions and market needs, in addition to that some of the available jobs are far away.

In order to reduce these difficulties, it is necessary to reconsider the ways and methods of qualifying this segment according to scientific foundations supervised by qualified cadres, giving them the necessary means to enable them to obtain a job position, and providing encouraging tax incentives for institutions that employ people with special needs.

Keywords: people with disabilities, employment, sustainable development, wages, rehabilitation.

مقدمة:

شهد العالم حالياً تزايد مستوى الوعي بالتنمية المراعية لذوي الإعاقة، وقد شجعت اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بحقوق المعوقين اندماجهم الكامل في مجتمعاتهم؛حيث وحتى اليوم وقع ١٧٧ بلدا على هذه الاتفاقية، وأصبحت بذلك تحمل قوة القانون الملزم، وفي السنوات الأخيرة، وضع عدد متزايد من المانحين الثنائيين سياسات تتعلق بالإعاقة للاسترشاد بها فيما يقدمونه من معونات دولية، وعلى المستوى

الوطني أيضا ارتفع عدد القوانين والأحكام الدستورية المكافحة للتمييز ضد المعوقين ارتفاعاً كبيراً.

إن التقرير العالمي عن الإعاقةالذي أصدره البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية ينص أن هناك أكثر من مليار شخص –منهم ما يقدر بنحو ٨٠٠ مليون شخص في البلدان النامية- يعانون من شكل ما من أشكال الإعاقة، يواجه ذوو الإعاقة الوصم بالعار، والتمييز في المعاملة، والحرمان من الحصول على الوظائف والخدمات، مثل التعليم، والرعاية الصحية، ولا يشارك ذوي الإعاقة بالقدر نفسه باستمرار في جني ثمار التنمية مقارنة بنظرائهم من غير المعاقين(https://www.albankaldawli.org).

لا يعني أن الإنسان إذا كان لديه أي نوع من أنواع الإعاقات فانه ليس قادرا على العمل والإبداع والمساهمة في بناء وتطور المجتمع، فكثير من علماء وشخصيات في العالم كان لها اثر في التطور وكانوا من ذوي الإعاقة من خلال تدريبهم على مهارات تتناسب مع قدراتهم.

ولقد اثبت علميا أن الفرد المعاق بإمكانه مزاولة العمل بإتقان ومثابرة ومهارة تفوق مهارة الشخص السليم أحيانا لو أحسن اختيار العمل المناسب لقدراته ومواهبه، كما أثبتت التجارب التي أجريت في هذا الصدد بان المعاقين أكثر مواظبة في الاستقرار، واقل تعرضا للإصابة من غيرهم أثناء العمل.

بناء على ما سبق تبرز معالم المشكلة التي يسعى البحث إلى دراستها من خلال محاولة الإجابة على السؤال التالي:

ما هي الصعوبات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية التوظيف بالجزائر؟

١.مفهوم الأشخاص ذوي الإعاقة:

ظل الأشخاص ذوو الإعاقة أكثر الناس تهميشاً في كل مجتمع حيث يشكل الأشخاص ذوي الإعاقة أكبر أقلية في العالم، وأكثر الأقليات حرمانا فالأرقام تشير أنه يعاني مليار شخص أو ١٥% من سكان العالم من بعض أشكال الإعاقة، وتزداد الإعاقة انتشارا في البلدان النامية. ويتعرض خُمس الإجمالي العالمي، أو ما بين ١١٠ ملايين و١٩٠ مليون شخص، لإعاقة شديدة (https://www.albankaldawli.org).

ويتزايد هذا العدد بسبب نمو السكان، وأوجه التقدم الطبي وعملية الشيخوخة، ويقدر أن ٢٠%من أفقر الناس في العالم هم من الأشخاص ذوي الإعاقة، كما يعتبر الأشخاص ذوي الإعاقة الأشد تعرضا للبطالة، وهم بصفة عامة يحصلون

على أجور أدنى عند تعيينهم، وتوضح بيانات المسح الصحي العالمي أن معدلات العمل والتوظيف أقل بين الرجال ذوي الإعاقة (٥٣%) والنساء ذوات الإعاقة (٢٠%) عنها بين الرجال غير المعوقين (٦٥%) والنساء غير المعوقات (٣٠%). من جهة ثانية توضح دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الأفراد ذوي الإعاقة في ٢٧ بلدا من بلدان المنظمة، ممن هم في سن العمل، يعانون عيوب ومضار سوق العمل ونتائجه الأشد سوءا بنسب أعلى من غير المعاقين. وفي المتوسط فإن معدلات العمل التي تبلغ ٤٤% لذوي الإعاقة هي أعلى قليلا من نصف معدلات العمل بين غير ذوي الإعاقة (٢٧%). أما معدلات البطالة، فتبدو أعلى حوالي٢,٥ ضعفي من معدلاتها بين من ليسوا ذوي إعاقة (٤٠% و٢٠% على التوالي).

٢-تعريف الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة :

ليس هناك فرق بين الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة؛ حيث يذكر أن هناك اتجاهات تربوية حديثة لاستخدام مسمى ذوي الاحتياجات الخاصة بدلاً من مصطلح (معوقين) لأن المصطلح الثاني يعبر عن الوصم بالإعاقة، ومالها من آثار نفسية سلبية على الفرد.

ويندرج استخدام مصطلح «ذوي الاحتياجات الخاصة» في إطار ما يطلق عليه العبارات التلطيفية (Euphemisms) ،وهي التي تستخدم بغرض إضفاء معانٍ إيجابية على حالة صعبة أو مثيرة للجدل.

وقد درج استخدام مصطلح «ذوي الاحتياجات الخاصة» منقولاً بالعربية عن اللغة الإنجليزية منذ أواسط الثمانينات تقريبًا كمصطلح بديل للدلالة على الأشخاص الذين لديهم إعاقات أو صعوبات سمعية أو بصرية أو حركية أو عقلية، ورغم أن وصف ذلك الجزء من المجتمع بمصطلح «ذوي الإعاقة» حقيقي ولا غبار عليه، ولا يحمل أي مضامين سلبية أو تحقيرية، إلا أن ضعف التربية المنزلية والمدرسية لدى فئة لا يستهان بها في العالم العربي تجعل البعض يستخدم لفظ «معاق» لأشخاص لا يعانون من أي إعاقة حقيقية، وبالتالي جعل النظر إلى فئة ذوي الإعاقة الحقيقيين بشيء من الدونية أو الشفقة المفرطة أمرًا شائعًا .

وتعرف الإعاقةبأنها حالة يعاني فيها الفرد من العجز أو الصعوبة في أداء نوع أو أكثر من الأعمال أو الأنشطة الجسمية أو الفكرية بالنسبة إلى الأفراد العادين الذين يتساوى معهم في العمر والجنس أو الدور الاجتماعي، وتعتبر أعمال أساسية من

متطلبات الحياة اليومية مثل الحركة والنشاط الرياضي وتكوين علاقات اجتماعية وأداء الأنشطة الاقتصادية والأعمال الفكرية، وبهذا تؤدي حالة العجز هذه إلى إعاقته عن القيام بدوره الذي يفرضه عليه سنه وجنسه

وقد عرفته منظمة العمل الدولية في دستور التأهيل المهني للمعاقين، والذي أقرته الأسرة الدولية منذ عام 1955بأنه ":كل فرد نقصت إمكانياته للحصول على عمل مناسب والاستقرار فيه نقصا فعليا نتيجة لعاهة (**عبد المجي محمود حسن صالح، 1997ص.60).**

كل هذا في إطار الخصائص التالية :

- فقدان القدرة على كفالة نفسه أو من يعوله.
- إن تتعطل مقدرات جسده أو عقله الطبيعية من أداء أدوارها الوظيفية الطبيعية.
- قد تتسبب الإعاقة في فقدان احترام من حول المعاق في بعض الحالات.
- قد تكون أسباب الإعاقة وراثية أو مكتسبة من جراء حوادث أومرض.
- حاجة الشخص لجهة ما (مؤسسة اجتماعية) لتعيد إليه الثقة في نفسه وتدربه كي يتأهل على أن يستغل بقية طاقاته الجسمانية غير المعطلة.

مما تقدم وفي ظل هذه التعاريف المتعلقة بالمعوق نستنتج أن مصطلح المعوق يعتبر حديث التسمية، مقارنة ببعض المفاهيم التي أطلقت على هذه الفئة من المجتمع، حيث وصفت الفرد المراد بالتسمية تارة مقعدا، وأخرى عاجزا، وطورا أخر ذي العاهة ... إلى أن استقرت على مفهوم المعوق.

إن كل هذه الأسماء تعد وصفات سلبية، ستحط دون شك من قدر الشخص الذي ابتلاه لله سبحانه وتعالى بإصابة حددت من قدراته الإنسانية، التي يتمتع بها بقية الناس الآخرين الذين لم يبتلوا بمثل هذه الابتلاءات (**موسى شلال وآخرون:٢٠٠١، ص ٨٣).**

وعرف في التشريع الجزائري بأنه كل شخص تعترف اللجنة الطبية المتخصصة للولاية، بمحدودية أدائه لنشاط أو لعدة نشاطات أساسية في الحياة اليومية، ناجمة عن إصابة وظائفه الحسية أو الحركية أو الذهنية أو العضوية سواء كانت الإصابة

مكتسبة أو وراثية. وهناك أربع فئات للمعوقين: ذهنية - حركية - سمعية - بصرية. يتم تجسيد الاعتراف بالإعاقة من خلال إعداد بطاقة الشخص المعوق للأشخاص المعنيين. وقد جاء تعريف المعاق في المادة89من القانون رقم85فيفري1985 المتعلق بالصحة في الجزائر كمايلي": يعد شخص معوق كل طفل أو مراهق أو شخص بالغ أو مسن مصاب بمايلي : إما نقص نفسي أو فيزيولوجي، إما عاجز عن القيام بنشاط تكون حدوده عادية للكائن البشري، وإما عاهة تحول دون حياة اجتماعية عادية أو تمنعها.

٣-أنواع الإعاقة:

يمكن تقسيم الإعاقة إلى ثلاثة أقسام: إعاقة شديدة، إعاقة ذهنية، إعاقة حركية، إعاقة حسية. كما أن كل نوع من هذه الثلاثة يمكن تقسيمه إلى ثلاث درجات: إعاقة شديدة، إعاقة متوسطة، إعاقة بسيطة، كما أن هذه الإعاقات إذا وجد أحدها فقط في شخص اعتبرت إعاقة بسيطة، وإذا تعددت الإعاقات المتواجدة في شخص اعتبرت إعاقة مركبة، وهكذا فإن الإعاقة تتحدد حسب طبيعتها إلى ما يلي:

-إعاقة ذهنية:

وهي إعاقة عقلية تصيب الإدراك بعجز أو قصور فيقع الخلط في التميز وفي التصور والانحراف في السلوك، ومن مظاهر هذه الحالة :عدم التركيز واللامبالاة والبكاء بغير سبب والضحك فيما لا يستدعي الضحك، ومطاردة المجهول والفرار من الأقارب والنوم وقضاء الحاجات في غير مواضعها، والتجرد من الثياب والتحلل من كل وازع أخلاقي.

-إعاقة حركية:

وهي إعاقة تتعلق بإصابة الأطراف العلوية أو السفلية للجسم كلها أو بعضاً منها، وتتمثل في بتر طرف أو أكثر أو شلله كله أو نصفه وفي إقعاد الشخص المعاق، فالإعاقة الحركية إذن ثلاثة أنواع: البتر أو الشلل الكلي أو النصفي، الإقعاد والشلل وقد يكون الأمر لخلل أو تعطيل عضوي، وهذا النوع من الإعاقة تعظم خطورته بحسب عدد الأطراف المصابة ودرجة عجزها وقصورها، وهي تستدعي في حد ذاتها الاستعانة بمناول أو عكازين أو أحدهما أو كرسي متحرك وغيرها من الوسائل التعويضية الأخرى، وهذا النوع من الإعاقة يسهل إعادة إدماجه في المجتمع بمجرد توفير الوسائل المساعدة الضرورية.

-إعاقة حسية:

وتعني إصابة أحد الحواس الأساسية بالقصور أو العجز التام عن أداء إحدى الوظائف الأساسية في الحياة، ومعلوم أن الحواس خمس: ذوق وشم ولمس وسمع وبصر، ولعل الذوق والشم واللمس لا يتأثر كثيراً عند إصابة الشخص بفقدان أو ضعف وظيفتها في حين تظهر الإعاقة جلياً في حالتي إصابة حاستي السمع والبصر بالعجز أو القصور .

-الإعاقة السمعية:

وهي إعاقة الجهاز السمعي وتمنعه كله أو بعضه من أداء وظيفته، والمصاب بهذه الإعاقة يسمى أصماً، والصمم قد يكون تاماً وقد يكون نسبياً، ومن مظاهر هذا النوع فقدان القدرة على تلقي الخطاب الصوتي ويمكن استعمال لغة الإشارة كوسيلة للتعامل مع المحيط.

-الإعاقة الكلامية:

وهي تعني فقدان القدرة على الكلام والتعبير أو ضعف القدرة على التعبير بشكل سليم وطبيعي كالتأتأة والتلعثم ويسمى المصاب بعدم القدرة على التعبير أبكم والبكم يكون تاماً وقد يكون ناقصاً، ومن مظاهر هذا النوع من الإعاقة فقدان القدرة على إرسال الخطاب الصوتي فيلجأ للتعامل معه إلى لغة الإشارات أو الكتابة أن كان يحسن القراء والكتابة.

-الإعاقة البصرية:

وتعني إصابة الجهاز البصري أو أحد أعضائه أو قصوره، ويسمى المصاب بضعف البصر ضريراً والفاقد لحاسة الإبصار يسمى أعمى، ووسيلة التواصل بين الكفيف ومحيطه الخارجي الصوت واللمس، ولذلك تعتبر طريقة برايل والأجهزة الصوتية من أهم الوسائل التعليمية.

٤-عوامل ومسببات الإعاقة:

تكشف عملية مسح الأدبيات المتراكمة حول موضوعة الإعاقة عن وجود شبه اتفاق بين المشتغلين بها من زاوية تحديد أسباب الإعاقة؛ حيث يجري تقسيمها إلى نوعين أساسيين هما: **العوامل الوراثية ،والعوامل البيئية**

وتتفرع عن هذين العاملين عوامل أخرى فرعية، وليس هذا مجال الإسهاب والتفصيل في كل مسببات الإعاقة، لاسيما وان كثيرا منها يقع في مجال الاختصاصات

الطبية والنفسية، لذلك سنحاول أن نتعرض لأهمها بالقدر الذي يتيح إمكانية وقاية وعلاج وتأهيل فإدماج هذه الفئة المجتمعية في العملية التنموية الشاملة.

-العوامل الوراثية :

وتشمل الحالات التي تنتقل من جيل إلى جيل عن طريق المورثات مثل :الاستعداد الموجود والضعف "*Hémophilie*" عند بعض الأسر كالهيموفيليا العقلي، والاستعداد للإصابة بمرض السكري والزهريال وراثيا لذي تنتقل فيه العدوى من الأب إلى الأم ثم إلى الجنين، كما تعود بعضها إلى عدم وجود مناعة ضد الأمراض، أو النقص البيّن في وزن الطفل الوليد، أو عدم الاكتمال في نضج بعض الأعضاء لدى الأطفال(**فتحي السيد،حليم السعيد : ١٩٨٠، ص٩٢).**

وبصفة عامة يمكننا القول إن حالات الإعاقة الوراثية اقل من حالات الإعاقة البيئية، وتعد العوامل الوراثية الجينية من أهم العوامل التي تؤثر على الجنين، إذ أدت إلى إصابات تقدر بما يقارب *٣٠ بالمائة* من حجم أعداد الولادة في العالم **(عبد الله محمد عبد الرحمان : ١٩٩٠، ص١٤٢).**

-العوامل البيئية :

وهي مختلف العوامل التي يتعرض لها الفرد خلال حياته منها على سبيل المثال الحوادث المنزلية التي تسبب تشوهات، يضاف إلى ذلك ما قد يتعرض له الفرد من أمراض مشوهة كشلل الأطفال وسلال عظام، والتراكوما الحادة وغيرها من الأمراض الوبائية المتوطنة، ويأتي عامل نقص التغذية خاصة بالنسبة للأطفال الصغار كواحد من أهم عوامل التعرض للإعاقة (**فؤاد بهي السيد: دون سنة، ص ٩٧).**

وهناك عوامل أخرى كالإصابات الناجمة عن الحروب والنزاعات بالإضافة إلى حوادث المرور التي ازدادت أثارها على العنصر البشري وأفضت إلى الكثير من الإصابات بالإعاقة، ناهيك عن حصدها للعديد من الأرواح.

٥.واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في الجزائر:

صادقت الجزائر على الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص في وضعية الإعاقة والبروتوكول الملحق بها في ١٢ ماي ٢٠٠٩، و تترتب عنها التزامات الدولة الجزائرية متّصلة بتأهيل الشخص المعاق للاندماج في الحياة العامة، وضمان حقّه في التمدرس والصحة والشغل والانخراط في المقاربة الكونية التي تعتبر حقوق الأشخاص ذوي المعاقين جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان.

وقد صدر القانون رقم85 في فيفري1985المتعلق بالصحة؛حيث نصفي المواد90 -92 على ما يلي :

-يتمتع الأشخاص المعاقون بالحق في الحماية الصحية والاجتماعية طبقا للتشريع المعمول به.

-يجب آن تتسم الأعمال التي تكون في فائدة الأشخاص المعاقين باحترام شخصيتهم الإنسانية، ومراعاة كرامتهم وحساسيتهم الخاصة.

-ينتفع الأشخاص المعوقين بالعلاج الملائم، وإعادة التدريب والأجهزة المعدة لهم.

إن المجتمع الجزائري يعاني هو الآخر من مشكلات عديدة أفرزتها طبيعة الظروف السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، وتعد مشكلة المعوقين إحدى أهم وابرز المشكلات التي تواجه الدولة، سيما وان هذه الفئة يزداد عددها باستمرار جراء أسباب وعوامل متعددة وراثية ومكتسبة.

تمثل نسبة المعاقين حوالي١٠ بالمائة على مستوى المجتمع الجزائري، أي ٤ ملايين معاق، بمعدل زيادات ٤٥ ألف معاق سنويا، في حين أن الإحصائيات الرسمية تحددهم بـ ٢ مليون، وهي الإحصاءات التي لم تجدد منذ ٢٠١٠، معتبرة أن حالتهم "مواطنين من الدرجة الثانية"، ما جعل شريحة واسعة من المعاقين يعيشون على إعانات المحسنين والجمعيات وبالعودة للإحصائيات الرسمية، فيحدد الديوان الوطني للإحصائيات: ٣٠٠ ألف شخص معاق حركي، ٨٠ ألف شخص معاق سمعي، و١٧٥ ألف شخص معاق بصري، ٢٠٠ ألف شخص معاق ذهني، و٨٥٦١١ شخص يعانون من إعاقات متعددة، و٦٢٦٧١١ شخص يعانون من أمراض مزمنة، و٥٠٢٩٩ شخص يعانون من إعاقة أخرى.

وقد حرصت الدولة الجزائرية على الاهتمام والعناية بالفئات الخاصة والهشة في المجتمع وهو ما تجلى في مختلف التشريعات المتعلقة بهذا المجال، وحظيت فئة المعوقين باهتمام خاص ضمن هذا السياق، وتوالت بعد ذلك تشريعات متعددة،كما تم في هذا الصدد استحداث العديد من المراكز المختصة لرعاية المعاقين أين يتم في كل ولاية إنشاء مركز طبي تربوي أو أكثر للأولاد المختلين عقليا، ومركز طبي تربوي أو أكثر للأولاد المعاقين حركيا، ومركز طبي تربوي أو أكثر للأولاد الانفصاليين، ومراكز تعليمية تخصصية للأولاد المعاقين بصريا والمعاقين سمعيا.

وتخصص منحة مالية شهرية قيمتها ٤٠٠٠ دج لكل شخص معوق عاجز بنسبة ١٠٠% و يبلغ من العمر ١٨ سنة على الأقل وليس له أي دخل،ويشتكي المعاق في الجزائر من "هزالة" المنحة الشهرية الحكومية؛ حيث تقدر بحوالي ٣٥ دولار تقريبا.

ويستفيد المعاق من الضمان الاجتماعي كالتالي:

- يكرس قانون التأمينات الاجتماعية مبدأ التسجيل في الضمان الاجتماعي لكل شخص معوق لا يمارس أي نشاط مهني.
- تتحمل الدولة مصاريف الاشتراكات في الضمان الاجتماعي.
- تسمح التغطية الاجتماعية للأشخاص المعوقين بالحصول على خدمات عينية للضمان الاجتماعي مثل التغطية الصحية واقتناء الأدوية والأجهزة الخاصة بالأشخاص المعوقين.

ويستفيد الأشخاص المعاقون من مختلف برامج الإدماج والتشغيل الممنوحة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية إلى جانب الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حيث استفاد ١٥٠٠ معاق من قروض مصغرة لاستحداث نشاطاتهم سمحت بدورها بخلق مناصب شغل لهذه الشريحة من المجتمع، وقد استفاد كذلك حوالي٢٤١.٩٦٩ شخصا معاقا بنسبة ١٠٠ بالمائة من منحة المعاق (٤.٠٠٠ دينار شهريا) إلى غاية ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨، حيث قدر الغلاف المالي لهذه العملية ما يقارب ١٢ مليار دج(http://www.aps.dz/ar/algerie).

واستفاد حوالي٢٥٣.٥٤٣ شخصا معاقا آخر بنسبة إعاقة تقل عن ١٠٠ بالمائة، من منحة الجزافية للتضامن المقدرة ب٣.٠٠٠ دج شهريا؛وقد فاق الغلاف المالي الموجه لهذه العملية ٩ ملايير دج سنة ٢٠١٨،إضافة إلى الاعتماد المالي المخصصة للتغطية الاجتماعية لفائدة هذه الشريحة من المجتمع عن طريق الاستفادة من بطاقة "شفاء".وتقرر "تثمين بنسبة ١٥٠ بالمائة لقيمة المنحة الشهرية للأشخاص المعوقين ورفعها إلى ١٠.٠٠٠ دج ابتداء من تاريخ ١ أكتوبر ٢٠١٩، بدلا من ٤.٠٠٠ دج حاليا.

٦.توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في الجزائر:

اتفقت القوانين سواء بشقيها الإنساني والحُكمي على أن العمل حق أساسي ولا يتجزأ من كرامة الإنسان، وأن إتاحة الفرصة أو الإمكانية للعمل لابد أن تكون على قدر من المساواة سواء كانت للأشخاص الأصحاء أو لذوي الإعاقة خاصة أن من ذوي الإعاقة من هم قادرون على رفد سوق العمل بخبرات وكفاءات لا تقل شأناً عن ما

يقدمها غيرهم، وأن توفير عمل وبيئة عمل منفتحتين أمامهم ضرورة واجبة **(http://www.alanbatnews.net/post.php).**

وقد صدر أولى الاعترافات بحق الأشخاص المعوقين في العمل من منظمة العمل الدولية عام ١٩٤٤ حيث أصدرت توصية شاملة وثاقبة تقر فيها صراحة بضرورة " توفر للعمال المعوقين، بغض النظر عن سبب إعاقتهم، وإعطائهم الفرص الكاملة في إعادة التأهيل، والتوجيه المهني المتخصص، والتدريب وإعادة التدريب، والاستخدام في عمل مفيد"،و أكدت المنظمة أنه يجب أن يحصل الأشخاص المعوقون، كلما سنحت الفرصة، على التدريب مع سائر العمال في ظل الظروف نفسها على أن يتقاضوا الأجر نفسه، ودعت إلى تكافؤ فرص الاستخدام وإلى اتخاذ تدابير إيجابية لتعزيز استخدام العمال اللذين يعانون من إعاقات خطيرة.

كما أكدت المادة الخامسة من **الإعلان الخاص بحقوق المعوقين لسنة ١٩٧٥** على أنه " للمعوق الحق في التدابير التي تستهدف تمكينه من بلوغ أكبر قدر ممكن من الاستقلال الذاتي". وفي سبيل ذلك نصت المادة السابعة على أنه " :للمعوق الحق في الأمن الاقتصادي والاجتماعي وفي مستوى معيشة لائق، وله الحق، حسب قدرته، في الحصول على عمل والاحتفاظ به، أو في مزاولة مهنة مفيدة ومربحة ومجزية، وفي الانتماء إلى نقابات العمال."

وقد نصت الاتفاقية الدولية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن التأهيل المهني والعمالة للمعاقين **أن** تتبنى كل دولة عضو سياسة وطنية للتأهيل تسعى من خلالها إلى توفير فرص تأهيل مهني ملائمة لكل فئات المعوقين مع تعزيز فرص استخدامهم في سوق العمل الحر، كما نصت المادة (٧) على ضرورة اتخاذ السلطات المختصة تدابير لتوفير وتقييم خدمات التوجيه المهني، والتدريب المهني، والتوظيف والاستخدام، والخدمات الأخرى من هذا القبيل، بغية تمكين المعوقين من ضمان عمل والاحتفاظ به والترقي فيه، وتستخدم المرافق القائمة من أجل العمال عموماً مع إدخال التعديلات اللازمة عليها، حيثما كان ذلك ممكناً وملائماً.

أما الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فقد أكدت على حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل، على قدم المساواة مع الآخرين، ويشمل هذا الحق إتاحة الفرصة لهم لكسب الرزق في عمل يختارونه أو يقبلونه بحرية في سوق عمل وبيئة عمل منفتحتين أمام الأشخاص ذوي الإعاقة وشاملتين لهم ويسهل انخراطهم

فيهما. وتحمي الدول الأطراف إعمال الحق في العمل وتعززه، بما في ذلك حق أولئك الذين تصيبهم الإعاقة خلال عملهم، وذلك عن طريق اتخاذ الخطوات المناسبة، بما في ذلك سن التشريعات، من أجل حظر التمييز على أساس الإعاقة، وكذلك لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ظروف عمل عادلة وملائمة، على قدم المساواة مع الآخرين، بما في ذلك تكافؤ الفرص وتقاضي أجر متساو لقاء القيام بعمل متساوي القيمة، وظروف العمل المأمونة والصحية، وكفالة تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة حقوقهم العُمالية والنقابية على قدم المساواة مع الآخرين؛ بالإضافة إلى تعزيز فرص العمل والتقدم الوظيفي للأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل.

وهذا لا يعني أن الإنسان إذا كان لديه أي نوع من أنواع الإعاقات فانه ليس قادرا على العمل، والإبداع والمساهمة في بناء وتطور المجتمع، فكثيرا من علماء وشخصيات في العالم كان لهم أثر في التطور، وكانوا من المعاقين من خلال تدريبهم على مهارات تتناسب مع قدراتهم، وبالتالي من حقوقهم الخاصة تدريبهم على الأعمال التي تتناسب مع إعاقتهم وجعلهم ينخرطون في المجتمع .

ويمارس العمل دورا هاما في تحسين الصحة النفسية للمعاقين،ويدعم اندماجهم في المجتمع بشكل عام، وفي ذلك وأشارت دراسة حديثة نشرها مركز الدراسات المتميزة في الإعاقة والصحة Centreof Research Excellence in Disability and Health،أن العمل إلى جانب السكن المستقر والتعليم الجيد يشكل الأساس للحصول على حياة جيدة لا تكون فيها الإعاقة قيدا على طموح الشخص وقدراته.

وقد صادقت الجزائر على الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص في وضعية الإعاقة والبروتوكول الملحق بها في ١٢ ماي ٢٠٠٩ ، في حين يبقى التطبيق بعيدا، بداية من المسالك والممرات، وصولا إلى المنحة غير الكافية، وحتى لتطبيق المرسوم التنفيذي الخاص بتوظيف ١ بالمائة على الأقل من مناصب العمل للأشخاص المعاقين في المؤسسات التي تفوق عدد عمالها ٢٠ عاملا، وينبغي بذل جهود من مختلف المهن والتخصصات والفاعلين لرعاية المعاقين من أجل التمكن من تأهيل المعاقين ودمجهم في المجتمع.

وقد حظيت شريحة المعاقين من الإعفاء الضريبي على المرتبات والأجور وفق للمادة31من القانون رقم 89المؤرخ في21ديسمبر1989، وكرس القانون حماية وترقية الأشخاص المعوقين حق العمل لهم من خلال ممارسة نشاط مهني مناسب مع قدراتهم،

والذي يسمح بضمان استقلاليتهم البدنية والاقتصادية. جويلية ٢٠١٤، جاء تطبيقا لأحكام المادتين ٢٧و٢٨ من القانون ٠٢ -٠٩ المؤرخ في ٨ مايو ٢٠٠٢، لتحديد كيفيات تنفيذ الالتزام على عاتق المستخدمين، بتخصيص ١% على الأقل من مناصب العمل لصالح الأشخاص المعوقين أو دفع اشتراك مالي في حساب الصندوق الخاص للتضامن الوطني، كما يستفيد الأشخاص المعوقون من مختلف برامج الإدماج والتشغيل الممنوحة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث أحصت هذه الوكالة نهاية سنة ٢٠١٥ ما يقارب ١٤٦١ شخصا (من مختلف الإعاقات الحركية والسمعية والبصرية) مستفيدا من هذه البرامج.

أما بخصوص برامج المساعدة على الإدماج الاجتماعي المهني، فقد استفاد ١.٤٤٩ شخص معوق من جهاز نشاطات لإدماج الاجتماعي، و١١٠ من جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات، وكذا ٦٤ شخص من جهاز الجزائر البيضاء)، و١٢ من أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة. ليصل مجموع الأشخاص المعاقين المستفيدين من برامج المساعدة على الإدماج الاجتماعي المهني إلى ١.٦٣٥ مستفيد، أما الأشخاص غير القادرين على ممارسة نشاط مهني عادي، فيتمّ قبولهم ضمن ورشات محمية أو مراكز المساعدة عن طريق العمل، تطبيقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم ٠٨-٠٢ المؤرخ في ٠٢ جانفي ٢٠٠٨، الذي يحدد شروط إنشاء مؤسسات المساعدة عن طريق العمل وتنظيمها وسيرها. وتقوم هذه المراكز بمنح الأشخاص المعاقين حق الاستفادة من الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والوقاية والأمن في المحيط المهني وتقاضي أجرة مقابل عمل مبذول.

تساهم وزارة التضامن من جهتها في إدماج هذه الفئة حيث تم توظيف عدد منهم في بعض المراكز المتخصصة التابعة للقطاع، وتعمل على تحسيس وحث المستخدمين بضرورة المساهمة في إدماجهم في عالم الشغل وفقا لما ينص عليه القانون ٠٢-٠٩ المؤرخ في ٢ ماي ٢٠٠٢ المتعلق بحماية الأشخاص المعاقين وترقيتهم،وهناك بعض الإجراءات التي يتخذها قطاع التضامن الوطني للمساهمة في إدماج هذه الشريحة على غرار توفير مزارع بيداغوجية للمعاقين ذهنيا الذين يتجاوز سنهم ١٨ سنة لتسهيل إدماجهم مهنيا، وهذه المزارع البيداغوجية تعطى للمصابين بالإعاقة الذهنية الخفيفة فرصة الإنتاج في مجال الزراعة وتكون فضاء علاجي

للأشخاص ذوي الإعاقة الثقيلة، وتم الشروع في إبرام اتفاقية مع وزارة الفلاحة لمرافقة القطاع في التكثيف من هذه المزارع البيداغوجية.

وتعمل الوزارة بالتنسيق مع عدة قطاعات وزارية أخرى من بينها وزارة التكوين والتعليم المهنيين لاكتساب فئة المعاقين مهارات وتأهيل في بعض المهن التي تتجاوب مع قدراتهم سيما في بعض المهن اليدوية على غرار مهنة البستنة قصد تسهيل إدماجهم المهني.

والجزائر تحاول إعادة التأهيل المهني للمعاقين والذي يعني" هي عملية تنمية إنتاجية المعاقين عقليا أو جسميا أو استعادة قدرتهم على الإنتاج عن طريق التوجيه المهني والاختيار والتدريب والتوافق مع موقف العمل(**عبد الرحمان سيد سليمان: ٢٠٠١، ص ٢٨١).**

علما أن توفير البرامج التأهيلية للمعوقين للتخفيف من حدة الضغوطات الانفعالية والمشاكل النفسية والاجتماعية التي تسببها الإعاقة.فعن طريق الحصول على عمل مناسب وضمانه والاحتفاظ به والترقي فيه.هذا كله يدخل ضمن ما يعرف بتعزيز إدماج المعوقين في المجتمع.

نذكر خطوات التأهيل في الأتي (**محمد سيد فهمي: ٢٠٠٧، ص ص ٣١٨،٣١٩).**

- القيام بدراسة حالة الشخص المعوق دراسة عامة وشاملة، وذلك بمحاولة تقصي ظروفه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمهنية،بمعنى إيضاح النقاط الغامضة وجعلها معلومة حتى تسهل عملية تأهيله.
- التشخيص الطبي والنفسي،الفحص الطبي يشمل تقرير عن درجة العجز وطبيعته وقياس القدرات البدنية وتحديد المواصفات والظروف المناسبة للعمل،ويشمل هذا التشخيص الاختبارات النفسية وقياس القدرات العقلية ومحاولة اكتشاف المهارات والمواهب والإبداعات الخاصة بالأفراد.
- الإعداد البدني لاستعادة قدراته الجسمية،وذلك بتدريبه على استعمال الأجهزة التعويضية والأطراف الصناعية و تنمية قدراته بالعلاج الطبيعي .
- التوجيه المهني،بمساعدة الشخص المعوق على فهم حقيقة مشكلته واختيار له المهنة المناسبة إمكانياته، وبالتالي مساعدته على التكيف مع وضعه الجديد،من الأحسن إجراء اختبار على حسب قدراته لمعرفة المهنة الأنسب له.

- التدريب على العمل الملائم،ويتركز أساسا على التدريب من الناحية البدنية والعقلية الذي تتناسب مع مطالب العمل الموجه إليه وبالتالي تنمية المهارات والقدرات اللازمة للعمل.
- تقديم الخدمات الاجتماعية،كمساعدة الأسرة ومصاريف الانتقال وثمن الأدوات والمواد اللازمة لعملية التدريب لبدأ العمل الجديد،هذه الخدمات الاجتماعية لا تقتصر على الأسرة فقط بل أيضا تمتد إلى المجتمع الذي يعيش فيه الفرد المعوق.
- تشغيل الفرد المعوق في عمل يتناسب وقدراته البدنية والعقلية وبالتالي يتلاءم مع التدريب المهني المعد له.

ما يمكن قوله أن نسبة تشغيل فئة المعاقين "ضئيلة" وتم تسجيل "صعوبة في توظيفهم، ولو حللنا بيئة المعاق في الجزائر في مجال التوظيف وفق نموذج swot (نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات) لوجدنا ما يلي:

نقاط القوة Strengh	نقاط الضعفWeaknesses
-توفر الإرادة السياسية على أعلى المستويات لحمية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة . -وجود تشريعات وقانون لحماية حق ذوي الإعاقة في العمل . -تنوع المؤهلات العلمية والتخصصات للأشخاص ذوي الإعاقة.	-عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الكبير وقلة عدد الوظائف المتاحة. -رغبة ذوي الإعاقة في العمل في القطاع الحكومي. -بعض الوظائف المتاحة تكون بعيدة عن مقرات سكن المعاقين. -عدم اهتمام القطاع بتوظيف هذه الفئة . -نقص برامج التأهيل. -عدم توافق بعض المهن وحاجات السوق.
الفرص Opportunities	التهديدات Threats
- تدريب الأشخاص ذوي الإعاقة لإكسابهم مهارات إضافية لأداء أعمال متنوعة. - تقديم حوافز ضريبية للمؤسسات التي	-قلة الوظائف المتاحة وزيادة الطلب على العمل من غير المعاقين. -زيادة عدد المعاقين بسبب الزيادة السنوية لحوادث المرور.

توظف المعاقين. - زيادة الوعي لدى هده الفئة نتيجة ارتفاع عدد الجمعيات التي تدافع عن حقوق هده الفئة.	

٧.الصعوبات التي تواجه الأشخاص ذو الإعاقة في عملية التوظيف بالجزائر:

تعاني فئة المعاقين في الجزائر من صعوبات متعددة ؛ حيث تعيش هذه الشريحة تهميشا في مجال الشغل التي تتعدى نسبة البطالة إلى أكثر من ٨٠ بالمائة، وغالبا ما يواجهون مشاكل كثيرة في التنقل حيث حرموا من ركوب الميترو والترامواي وحتى الحافلات بسبب انعدام مسالك خاصة بهم بالإضافة إلى أن كافة الممرات الخاصة بالمعاقين حركيا بالمراكز والمؤسسات العمومية غير مطابقة للمقاييس، وتشكل خطرا على مستعمليها، وبعض ذوي الإعاقة الذين يعانون من الصم والبكم لا يتوفر لهم مترجمين بلغة الإشارة .

وتجدر الإشارة إلى أن منحة المعاق غير كافية لتغطية مصاريف النقل والعلاج وتزداد الوضعية سوءا ، بالنسبة لفئة المكفوفين الذين لم يتم تصنيفهم ضمن المعاقين بنسبة ١٠٠ بالمائة وبهذا يتحصّلون على منحة أقل بأربعة أضعاف مقارنة بالمنحة المخصّصة للمعاقين، إضافة إلى ما سبق ذكره، تعاني هده الفئة من الصعوبات التالية:

- التشخيص الطبي غير الدقيق لبعض الباحثين عن عمل؛
- رغبة معظم الباحثين من دوي الإعاقة العمل في القطاع الحكومي؛
- يفضل بعض دوى الإعاقة الاستفادة من راتب الضمان الاجتماعي بدلا من العمل في القطاع الخاص؛
- معظم الوظائف المتوفرة غالبا ما تكون خارج الولاية التي يقطنها الأشخاص من دوي الإعاقة؛
- قلة خدمات التأهيل لذوي الإعاقة وعدم توافق بعض المهن وحاجات سوق العمل؛
- التخوف من تحمل أية مخاطر تحدث للشخص ذو الإعاقة وماينتج ذلك من تكاليف.

٨.الحلول المقترحة:

بناء على الصعوبات التي تم الإشارة إليها سابقا نقترح الحلول التالية:

- إنشاء بطاقات وطنية بيومترية تضم كل المعلومات الخاصة بالأشخاص المعاقين، ومراجعة بطاقة المعاق وتكييفها مع الشروط والمعايير الدولية، وتشريع القوانين الضرورية والكفيلة بإدماج الأشخاص الحاملين لإعاقة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، بالإضافة إلى رفع المنحة إلى 18ألف دينار جزائري وفق الأجر الوطني الأدنى المضمون أو إيجاد مناصب عمل مناسب لهم مع منع كل أشكال التمييز على أساس الإعاقة أو تمتيعهم بمنحة بطالة التي تساوي الأجر القاعدي .
- أولوية المعاق في الحصول على مشاريع وقروض مصغرة، الممنوحة من هيئات التشغيل وعدم إلغاء المنحة وبطاقة التأمين، وتوفير محلات تجارية وأكشاك متعددة الخدمات.
- تطبيق المرسوم التنفيذي ٠٩-٤٥٥ المؤرخ في ١١ ديسمبر 2006، الذي يوجب تهيئة عمرانية تأخذ بعين الاعتبار خصوصية ذوي الاحتياجات الخاصة وتسهل اندماجهم في حياتهم اليومية كمواطنين عاديين، وخاصة الإدارات العمومية التي تتعامل مع ملفات ذوي الاحتياجات الخاصة، كمديرية النشاط الاجتماعي والأماكن العمومية الأخرى.
- ضرورة التأهيل التدريبي الحرفي والمهني؛ حيث يقوم الطبيب وجميع الأخصائيين النفسانيين والاجتماعيين والمهنيين باستعراض ما يمتاز به هذا الأخير من قدرات بدنية واستعدادات نفسية وعقلية، ومعلومات نظرية في مجال المهنة المراد تأهيله فيها والتي تتوافق معحالته الخاصة، أين يتم بعد ذلك إخضاعه للتدريب على نوع من الأعمال تكسبه مهارات تؤهله لمرحلة التوظيف فيما بعد.
- حمل أرباب العمل على توظيف فئة ذوي الاحتياجات الخاصة.
- التركيز على أهمية العمل التطوعي في مجال رعاية المعاقين، وتشجيع أفراد المجتمع، خاصة الطلبة وأولياء الأمور على المشاركة في هذا المجال.
- الحث على توفير فرص العمل المناسبة حسب المستوى العلمي والخبرات المهنية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير التسهيلات اللازمة لهذه الفئة في مواقع العمل.

- دعوة مؤسسات القطاع الخاص لزيادة إسهامها المادي في دعم المشروعات والبرامج والأنشطة التي تتعلق برعاية وتأهيل ذوي الإعاقة، وتحفيز القطاع الخاص لاستيعاب ذوى الإعاقة مقابل امتياز محدد؛ خاصة الامتيازات الضريبية.
- رفع قدرات العاملين من ذوى الإعاقة وإتاحة اكبر قدر من فرص رفع الكفاءة.
- العمل على إدماج هذه الفئة في عالم الاستثمار المصغر، عن طريق التسهيلات التي تقدمها في إطار اختصاصها،أما الأشخاص الذين لا يستطيعون ممارسة نشاط مهني عادي، "فيتمّ قبولهم ضمن ورشات محمية أو مراكز المساعدة عن طريق العمل."
- رفع وعي الشركات بفوائد توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز زيادة الأعمال للأشخاص ذوي الإعاقة الراغبين في بدء أعمال خاصة.
- تحفيز الابتكار التكنولوجي لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وتسهيل ظروفهم في الحياة اليومية والتدريب والعمل.
- لابد من إعداد خطة عمل سنوية لتعزيز توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

١. عبد الرحمان سيد سليمان(٢٠٠١): **الإعاقات البدنية،المفهوم،التصنيفات، الأساليب العلاجية**، القاهرة: مكتبة زهراء للشرق

٢. عبد الله محمد عبد الرحمان(١٩٩٠): **سياسات الرعاية الاجتماعية للمعوقين في المجتمعات النامية**، مصر: دار المعرفة الجامعية،

٣. عبد المجي محمود حسن صالح(١٩٩٧): **متحدوا الإعاقة من منظور الخدمة الاجتماعية**، مصر: دار المعرفة الجامعية،

٤. فتحي السيد،حليم السعيد(١٩٨٠): **سيكولوجية الأطفال غير العاديين واستراتيجيات التربية الخاصة**، الكويت: دار القلم،

٥. فؤاد بهي السيد(دون سنة) : **الأسس النفسية للنمو من الطفولة إلى الشيخوخة**، سوريا: دار الفكر العربي.

٦. محمد سيد فهمي(٢٠٠٧): **التأهيل المجتمعي لذوي الاحتياجات الخاصة**، الإسكندرية: دار الوفاء.

ثانيا: الملتقيات والندوات العلمية

٧. موسى شلال وآخرون(٢٠٠١): المعاقون من منظور التنمية البشرية والوضع الغذائي الصحي في دولة الإمارات، المؤتمر الدولي الأول للعلوم الاجتماعية وتنمية المجتمع،كلية العلوم الاجتماعية،جامعة الكويت،الكويت.

ثالثا: مواقع الأنترنت:

8. http://www.aps.dz/ar/algerie/63418-1-201(٢٠/٠٩/2019).
9. http://www.alanbatnews.net/post.php?id=228823(٢5/٠٩/2019).